تعثر النمو الاقتصادي غير مهيأ لمواجهة التوتر التجاري

الاقتصاد العالمي أمام هبوب رياح معاكسة في 2020

شهد العالم خلال 2019 تعثر النمو الاقتصادي غير المهيأ لمواجهة التوتر التجاري وتنامي القطاع الرقمي والتغير المناخي، وهي تحديات تهدد باستمرار هبوب الرياح المعاكسة عام 2020، ما ينذر بتأجيج الحركات الاحتجاجية والمطلبية.

وبحسب «الفرنسية»، تتوقع منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ألا يتخطى النمو العالمي خلال السنة المقبلة 2.9 في المائة، كما في 2019، وهو أدنى مستوى يسجله منذ الأزمة المالية عام 2009.

وقالت لورانس بون، رئيسة قسم الاقتصاد في المنظمة، «إننا في مرحلة مقلقة»، أما صندوق النقد الدولي، فكان أكثر تفاؤلا، إذ توقع في تقريره الأخير «آفاق الاقتصاد العالمي» نموا 3.4 في المائة في 2020، ولو أن جيتا جوبينات مسؤولة الاقتصاد في المؤسسة المالية حذرت بأن هذا الانتعاش «يبقى هشا».

فالاقتصاد المعولم لم يصل إلى نهاية دورة فحسب، بل هو في نهاية عصر هو عصر ازدهار التبادل التجاري والصعود الصناعي للدول الناشئة.

فالإجماع الدبلوماسي على أن التبادل الحر سقط مع وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترمب إلى البيت الأبيض، إذ دخل في مواجهة تجارية وكذلك تكنولوجية مع الصين، تنعكس سلبا على النمو العالمي.

وسيكون «بريكست» في حال تم كما هو مرتقب، اختبارا إضافيا للنهج التعددي، وقادت السياسات السخية، التي اعتمدتها المصارف المركزية بعد الأزمة إلى تعميم ظاهرة معدلات الفائدة «السلبية» في بعض الدول، ما حد من مردودية المصارف وزاد حجم الدين الخاص.

غير أن ستيف آيزمان الخبير المالي الأمريكي كان قاطعا، إذ أكد أنه «لن تكون هناك أزمة معممة».

ويرى المستثمر، الذي اشتهر بالتنبؤ بانهيار النظام المالي الأمريكي قبل عقد، أن الاقتصاد قد يستمر في تسجيل نمو بطيء أو يدخل في «انكماش نمطي مع تباطؤ اقتصادي وخسارة عدد من الأفراد مبالغ مالية، وسيكون هذا القدر أليما بما يكفي».

وتوقع لودوفيك سوبران كبير الاقتصاديين في شركة أليانز العملاقة للتأمين «مطهرا للنمو» العالمي، وقال إن «الصدمة المعممة المقبلة لن تحصل في القطاع المالي، بل ستكون من خارجه، مثل صدمة كبرى ناجمة عن فرض تنظيمات حول البيانات الشخصية أو على ارتباط بالمناخ».

وقد تأتي هذه «الصدمة» مع انتخاب رئيس ديموقراطي يطبق سياسة ضريبية أكثر تشددا مع الثروات الكبرى ويهاجم بشكل مباشر ضخامة حجم شركات الإنترنت الكبرى ويشدد التنظيمات المراعية للبيئة والمناخ.

ويشكل تقاسم المداخيل والرقمنة والمناخ ثلاثة تحديات ستهيمن على الاقتصاد العالمي إلى ما بعد 2020.

فصعود شركات الإنترنت العملاقة، التي تجمع كما هائلا من البيانات يقود إلى مراجعة توزيع العمل والثروات.

وإزاء التغير المناخي، يعمد الصناعيون والمستثمرون إلى تصحيح استراتيجياتهم.

وقال إنجو كوبلر، ممثل الموظفين لدى شركة «مالي» الألمانية لتجهيز السيارات: «لسنا خائفين بشأن كيفية تخطي أزمة دورية، نعرف ما يتحتم علينا القيام به»، في وقت تقوم الشركة بإلغاء وظائف، ولا سيما بسبب تراجع استهلاك الديزل.

ورأى أن «الموضوع الأكبر هو التحول والرقمنة والتنقل بالطاقة الكهربائية. نخشى خسارة كثير من الوظائف» في مواجهة تدفق بطاريات السيارات الصينية.

وإن كانت ألمانيا المزدهرة حتى الآن باتت تخشى على المستقبل، فإن دولا أخرى تشهد موجات غضب اجتماعي، مثل لبنان وتشيلي وكولومبيا، وكذلك فرنسا مع حراك «السترات الصفراء».

واضطر أتشوندو الطباخ التشيلي البالغ من العمر 33 عاما إلى إغلاق مطعمه نتيجة تكاليف طبية اضطر إلى تسديدها إثر حادث. وأوضح «لم يكن في إمكاني التسديد، فتم تسجيلي على قائمة المديونين.. ولم أستطع كوني مستقلا الحصول على قرض، وبدأ محلي نفسه يولد ديونا. هذا غير عادل إطلاقا».

وفي ظل عالم يسجل نموا اقتصاديا ضعيفا، وكان في العام الماضي هناك 26 مليارديرا يملكون معا أموالا توازي ما يملكه النصف الأفقر من الكوكب، وستطرح مسألة توزيع الثروات بمزيد من الإلحاح، بما في ذلك في الدول النامية. وحذرت إستير دوفلو، خبيرة مسائل التنمية بعيد إعلان فوزها بجائزة نوبل للاقتصاد 2018 «حتى عندما يبدو أن الناس ينعمون برخاء مادي أساسي، فقد يعانون مستوى البؤس والضائقة ذاته مثل الأكثر فقرا».

عدد حفارات النفط الأميركية يهبط للأسبوع السابع

خفضت شركات الطاقة الأميركية عدد حفارات النفط العاملة لسابع أسبوع على التوالي مع قيام منتجين مستقلين بتقليل الانفاق على عمليات الحفر الجديدة، رغم أن سلسلة انخفاضات على مدار عام في عدد الحفارات لم تمنع إنتاج النفط في الولايات المتحدة من تسجيل مستويات قياسية جديدة.

وقالت شركة بيكر هيوز لخدمات الطاقة في تقريرها الأسبوعي، إن شركات الحفر أوقفت تشغيل خمسة حفارات نفطية في الأسبوع المنتهي في السادس من ديسمبر كانون الأول لينخفض اجمالي عدد الحفارات إلى 663 وهو أدنى مستوى منذ أبريل 2017.

وفي نفس الأسبوع قبل عام، كان هناك 877 حفارا نفطيا قيد التشغيل في الولايات المتحدة.

ويتجه عدد حفارات النفط إلى تسجيل أول عام من الهبوط منذ 2016. لكن الانخفاض للعام الحالي، الذي بلغ 222 حتى الآن، أقل كثيرا من الهبوط المسجل في 2015 والذي بلغ 963 حفارا، وفقا لبيانات بيكر هيوز التي ترجع إلى عام 1987.

وتراجع عدد حفارات النفط النشطة، وهو مؤشر أولي للإنتاج مستقبلا، على 12 شهرا متتالية، وهو رقم قياسي، مع قيام شركات الاستكشاف والانتاج المستقلة بخفض الانفاق على عمليات الحفر الجديدة بينما يسعى المساهمون إلى تحسين العوائد وسط بيئة أسعار منخفضة للطاقة. ورغم الانخفاضات في عدد الحفارات النشطة فإن انتاج النفط الأمريكي من المنتظر أن يرتفع إلى 12.9 مليون برميل يوميا في 2019 وإلى 13.29 مليون برميل يوميا في 2020، من مستوى قياسي بلغ 11.0 مليون برميل يوميا في 2018، وفقا لبيانات من إدارة معلومات الطاقة الأميركية.

البنك الدولي سيخفض إقراضه للصين

ديفيد مالباس

أعلن البنك الدولي أن إقراضه للصين تضاءل بشكل كبير وسيستمر في الانخفاض وذلك بعدما طالبه الرئيس الأميركي دونالد ترمب بوقفه تماما.

وكتب ترمب على تويتر «لماذا يقرض البنك الدولي الصين؟ هل يمكن أن يكون هذا معقولا؟ لدى الصين الكثير من المال، وإذا لم يكن لديهم، فهم يصنعونه. توقفوا عن ذلك!».

ودافع البنك، برئاسة ديفيد مالباس الذي كان مسؤولا في وزارة الخزانة الأميركية، عن سياسته في بيان مقتضب بحسب ما ذكرت وكالة الأنباء «الفرنسية».

وقال إن «إقراض البنك الدولي للصين تراجع بشكل كبير وسيستمر في الانخفاض في إطار اتفاقنا مع جميع المساهمين وضمنهم الولايات المتحدة».

وأضاف «نوقف الإقراض عندما تصبح الدول أغنى».

وعبر موقفه، يعيد ترمب تأكيد موقف طالما تمسك به اعضاء إدارته، وبينهم مالباس، قبل انتخابه رئيسا للبنك الدولي.

وأبلغ وزير الخزانة ستيفن منوتشين لجنة في مجلس النواب بأن الولايات المتحدة «اعترضت» على برنامج قروض خصصته المؤسسة المالية للصين على مدى سنوات.

والبرنامج الذي يتضمن خططا لخفض القروض الممنوحة للصين، تم تبنيه الخميس.

وقال مارتن رايزر المدير المكلف شؤون الصين في البنك الدولي إن هذا البرنامج «يعكس تطور علاقتنا مع الصين»، مضيفا «ارتباطنا سيكون بشكل متزايد انتقائيا».

ويأتي هذا الموقف لترامب على وقع استمرار المفاوضات بين واشنطن وبكين لإنهاء الحرب التجارية المستمرة منذ 18 شهرا بينهما، والتي تحاول الولايات المتحدة عبرها الضغط على بكين لتقديم تنازلات بشأن حماية الأعمال التجارية الأميركية وخفض فائضها التجاري.

ولم يتضح بعد موعد التوصل إلى اتفاق جزئي محتمل، أشار ترمب في أكتوبر إلى أنه وشيك.

صندوق النقد يتوصل إلى اتفاق مع أوكرانيا لقرض ب 5.5 مليار دولار

كريستالينا جورجييفا

أعلن صندوق النقد الدولي التوصل إلى اتفاق مبدئي مع أوكرانيا لمنحها قرضا بقيمة 5،5 مليار دولار لتنشيط اقتصادها الذي يعاني من صعوبات.

وسيتوجب أن يوافق على القرض الممتد لثلاث سنوات، المجلس التنفيذي للصندوق والدول الأعضاء.

ويرتبط القرض أيضاً ب»تنفيذ مجموعة من الإجراءات المسبقة»، بينها تعزيز استقلالية القضاء ومكافحة الفساد، وفق بيان صادر عن مديرة الصندوق كريستالينا جورجييفا بعد محادثة هاتفية أجرتها مع الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي.

وقالت إنّ «الرئيس وأنا اتفقنا على أنّ النجاح الاقتصادي لأوكرانيا يعتمد بشكل حاسم على تعزيز دولة القانون ونزاهة السلطة القضائية، وعلى خفض المصالح الشخصية في الاقتصاد».

واضافت أنّه «من الضروري ضمان المكتسبات التي تحققت على صعيد تطهير النظام المصرفي واسترداد التكاليف الكبيرة التي تكبدها دافع الضرائب جراء قرارات المصارف».

وأشادت جورجييفا ب»التقدم المثير للإعجاب الذي حققه (الرئيس الأوكراني) وحكومته في الاشهر الأخيرة من أجل دفع الإصلاحات والمضي في السياسات الاقتصادية السليمة».

ووصل زيلينسكي إلى الرئاسة الأوكرانية في ابريل، واعداً بمكافحة الفساد في وقت يضغط الغربيون للحد من نفوذ الأوليغارشية.

ويخلف هذا القرض آخر بقيمة 3،9 مليار دولار، منح في ديسمبر، وجرى تسديد دفعة واحدة منه بقيمة 1،4 مليارات.

بنوك السعودية ملزمة بالفائدة المتناقصة للقروض العقارية والشخصية

طلعت حافظ

أكد أمين عام لجنة الإعلام والتوعية المصرفية في البنوك السعودية، طلعت حافظ، إلزام مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما» البنوك بحساب الفائدة في التمويل الشخصي أو العقاري على ما تبقى من المبلغ، وفق مفهوم الفائدة المتناقصة سنوياً إلى جانب تحديد نوع نسبة الفائدة إما ثابتة أو متغيرة، وفق بنود عقد التمويل الموقعة من الطرفين، بحسب صحيفة المدينة.

وأشار طلعت خلال ديوانية البنوك السعودية التي أقيمت مؤخراً في المدينة المنورة، بحضور عدد من الإعلاميين والمهتمين، إلى أن ما كان معمولًا به في السابق هو حساب نسبة الفائدة على كامل مبلغ التمويل، وليس كما كان يشاع على أنها نسبة فائدة مركبة، موضحاً أن مفهوم الفائدة المركبة هو أن تكون النسبة مضاعفة. وأوضح أن الآلية التي كانت متبعة هي حساب نسبة فائدة على مبلغ التمويل، وبعد إلزام «ساما» البنوك قبل عام بالفائدة المتناقصة أصبح يطرح سنوياً من المبلغ ما تم سداده لتحسب نسبة الفائدة على المبلغ المتبقي لا على رأس مال التمويل.

ودافع طلعت عن برامج البنوك في المسؤولية الاجتماعية، مشيراً إلى أنها تقدم حزمة من البرامج في مجالات متنوعة إلى جانب الخدمات والتسهيلات للعملاء على أعلى المعايير، وقال إن البنوك تتصدى للاستغناء عن الموظفين، مشيراً إلى أنه وفقاً للبيانات الرسمية، فإن 73%من شكاوى العملاء ضد البنوك غير دقيقة. من جهة أخرى، نظمت البنوك السعودية، ممثلة في لجنة الإعلام والتوعية المصرفية، بالتعاون مع الأكاديمية المالية بمدينة جدة، النسخة 23 من سلسلة دوراتها التدريبية للإعلاميين والعاملين في مجال الصحافة والإعلام، وتعرّف المشاركون على وظائف مؤسسة النقد والهيئات والمؤسسات الدولية إلى جانب البيئة المصرفية التنظيمية والتشريعية والتنظيمية.

24.60 مليار دولار فائض تجارة الصين مع أميركا في نوفمبر

أظهرت حسابات لرويترز تستند إلى بيانات جمارك صينية امس الأحد أن الفائض التجاري لبكين مع الولايات المتحدة بلغ في نوفمبر 24.60 مليار دولار، ليتراجع من فائض الشهر السابق البالغ 26.45 مليار دولار.

وبلغ الفائض التجاري للصين مع الولايات المتحدة في الفترة من يناير وحتى نوفمبر 272.5 مليار دولار وفقا لحسابات رويترز المستندة إلى بيانات جمارك صينية.

وقالت الجمارك إن إجمالي تجارة الصين مع الولايات المتحدة نزل 15.2 بالمئة في الأحد عشر شهرا الأولى من 2019، مع تراجع الصادرات 12.5 بالمئة وهبوط الواردات 23.3 بالمئة. لكن الجمارك لم تعلن التغيرات بالنسبة المئوية في التجارة الثنائية للصين مع الولايات المتحدة لشهر نوفمبر.

توقعات قاتمة للشركات المتوسطة في ألمانيا

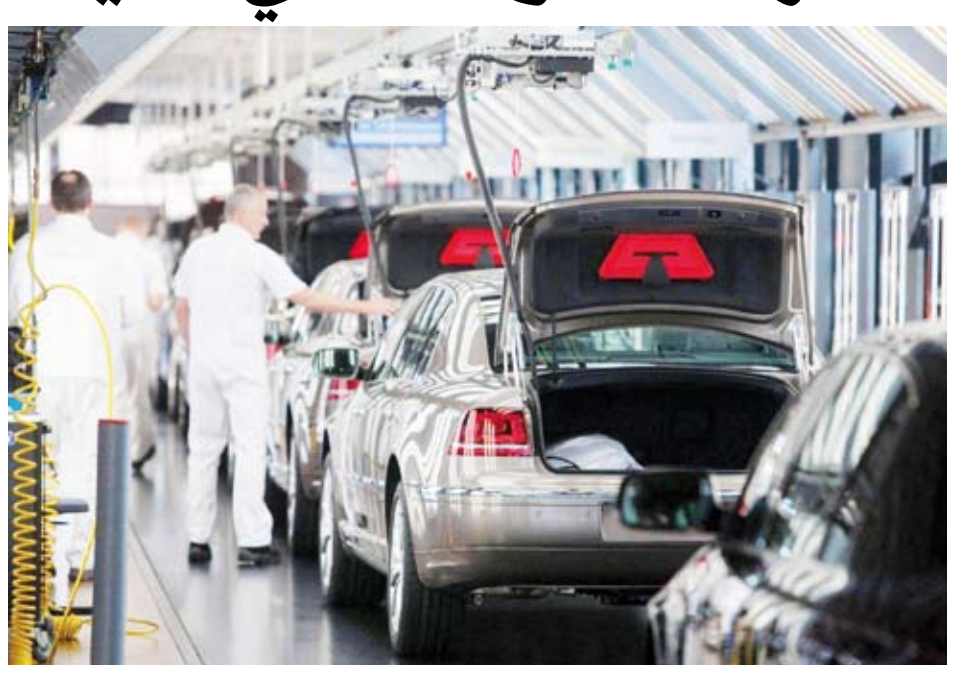

كشف استطلاع للرأي أن التوقعات الاقتصادية للشركات المتوسطة في ألمانيا قاتمة على نحو غير مسبوق منذ الأزمة المالية العالمية قبل نحو عشرة أعوام.

وبحسب «الألمانية»، ذكر اتحاد البنوك الألماني والبنك التعاوني المركزي الألماني في تقييمهما لنتائج الاستطلاع نصف السنوي، الذي شمل 1500 شركة صغيرة ومتوسطة أنه «حتى الشركات المتوسطة، التي غالبا ما يتوجه نشاطها إلى داخل البلاد، لا تستطيع أن تنجو بنفسها من آثار خفوت النشاط الاقتصادي في ألمانيا والعالم». وجاء في التقييم، أن كثيرا من الشركات تعتزم خفض العمالة، كما أن غموض الأوضاع يثبط خططها الاستثمارية.

في المقابل، أوضح أوفه بيرجاهوس، رئيس خدمة العملاء من الشركات في البنك التعاوني المركزي الألماني، أن الشركات المتوسطة بوجه عام «في حالة ثابتة تماما» بفضل الوسادات الرأسمالية السميكة على وجه الخصوص.

وأظهر الاستطلاع أن أكثر من 80 في المائة من الشركات المتوسطة في ألمانيا يقيمون وضعهم الاقتصادي الحالي بـ»الجيد جدا» و»الجيد»، وكانت نسبة الشركات، التي جاء تقييمها على هذا النحو تصل إلى 86 في المائة في الاستطلاع الذي أجري قبل ستة أشهر.

في الوقت نفسه، ارتفعت نسبة الشركات، التي تقيم وضعها بأنه «سيئ للغاية» أو «سيئ» بمقدار ست نقاط مئوية لتصل إلى 18.8 في المائة.

وكشف استطلاع للرأي تزايد النظرة التشاؤمية بشأن الوضع الاقتصادي في ألمانيا العام المقبل.

وأظهر الاستطلاع، أن نحو ثلث الشركات تتوقع تراجعا في أنشطتها التجارية 2020، في المقابل تتوقع 25 في المائة فقط من الشركات نموا في الإنتاج العام المقبل.

وشمل الاستطلاع، الذي أجراه معهد البحوث الاقتصادية الألماني في كولونيا (آي دابليو)، 2300 شركة. وأكد خبراء المعهد أن هذا التطور لن يظل دون تأثير في سوق العمل أيضا، وتعتزم 21.5 في المائة فقط من الشركات تشغيل عمالة إضافية العام المقبل، بينما تخطط نحو 29 في المائة من الشركات إلى خفض العمالة.

«الإمارات المركزي» ينفي دعمه منصة للعملات المشفرة: احتيال وكذب!

نفى مصرف الإمارات المركزي، مقالاً، قال إنه نشر على موقع إلكتروني، يُحتمل أن يكون احتياليا، يزعم أن محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي يدعم منصة لتداول العملات المشفرة، قائلا «إن المقال يحتوي على معلومات كاذبة». وأوضح المركزي في بيان قائلا «يودّ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، التأكيد أن موقفه من العملة المشفرة الخاصة صريح وواضح، فالمصرف المركزي لم يعتمد أي عملات افتراضية أو مشفرة أو أي مخططات لاستخدامها، ولم يصدر أي تراخيص في دولة الإمارات من هذا القبيل، بحسب ما ورد في صحيفة «الإمارات اليوم». ويؤكد المصرف المركزي أن العملات المشفرة الخاصة تشكل مخاطر محتملة مرتبطة بتقلبات الأسعار وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب». يذكر أن المصرف المركزي دأب على مدار أكثر من عامين على التحذير من مخاطر العملات المشفرة، مؤكداً في أكثر من مناسبة عدم وجود تنظيم لها في الدولة ولا صدور أية تراخيص تسمح بتداولها.